ومسحة والبريج في ٣٠ و٣١ منه. وقد اطلق افراد مستوطنة «براخا» النار على ثلاثة اولاد في عراق بورين في التاسع من أيلول (سبتمبر)، كما اقتحموا قديس وخربتي بني حارث في اليوم التالي، وذلك للمرة الرابعة خلال عشرة أيام (**فلسطين الثورة**، ١٨/٩/١٩٨٨). ونفذ جنود الاحتلال، الى جانب ذلك كله، عمليات اقتلاع الاشجار عقاباً، ومنها ١٥٠ شجرة زيتون في صردا في العاشر من أيلول (سبتمبر) و٢٥ اخرى في سنجل وترمسعيّا بعد أربعة أيام. كما أُصدر امر عسكري بهدم ١٥ منزلاً في جباليا وبيت حانون في ٢٥ آب (اغسطس)، وكان تم تدمير ثلاثة منازل قبل ذلك في مخيم الجلزون، في ١٦ الشهر (**السفير**، ٢٦/٨/١٩٨٨).

قام جيش الاحتلال، في سعيه الى ايجاد السبل لقمع الانتفاضة، باحياء وتوسيع سياسة الابعاد. فقد نقل اربعة معتقلين الى لبنان في ١٧ آب (اغسطس) ينتمون الى «فتح» (اثنان) والجبهة الشعبية ـ القيادة العامة والجهاد الاسلامي، فيما قرر تطبيق الابعاد على ٢٥ آخرين في وقت لاحق (**النهار العربي والدولي**، بيروت، ٢٩/٨/١٩٨٨). وارتفع عدد المبعدين بذلك الى ٣٥، علماً بأن تنفيذ القرار التالي من شأنه رفع المجموع الى ٦٠، مما أثار احتجاج الادارة الاميركية (**السفير**، ١٨/٨/١٩٨٨). وقد رد حزب هتحياه اليميني الاسرائيلي بالاعلان ان جهاز «شين بيت» لديه قائمة باسماء ١٢٠٠ مواطن فلسطيني ينوي ابعادهم، وأيد الحزب ذلك (**المصدر نفسه**، ٢٩/٨/١٩٨٨). وقد تم ابعاد أربعة فلسطينيين اضافيين فعلاً في السابع من أيلول (سبتمبر)، بتهمة الانتماء الى «فتح»، علماً بأنهم من ضمن مجموعة قوامها ٥٠ فرداً اعتقلتهم البحرية الاسرائيلية وهم على متن سفينة تبحر من قبرص الى لبنان في شباط (فبراير) ١٩٨٧ (**المصدر نفسه**، ٨/٩/١٩٨٨). وترافقت عمليات الابعاد مع زيادة مطردة في عمليات الاعتقال، حيث اسفر دهم القرى عن سوق عشرات المواطنين الى السجون ضمن حملات جماعية. وعلى الرغم من اطلاق سراح ٧٥ منهم، من انصار ـ ٢، بمناسبة رأس السنة الجديدة العبرية في ١٣ أيلول (سبتمبر)، فان الزيادة فاقت ذلك باضعاف، حيث دخل مئة متظاهر السجن في الثالث من الشهر وحده. فقد أكد وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، في ٢٨ و٣٠ آب (اغسطس)، انه يوجد ٥٦٠٠ معتقل في السجون، منهم ٢٦٠٠ اعتقال اداري، فيما اكد المدعي العسكري أمنون ستراشنوف ان هناك ٢٤٧٠ معتقلاً ادارياً (**فلسطين الثورة**، ٤/٩/١٩٨٨؛ **والسفير**، ٢٩ و٣١/٨/١٩٨٨). واقر رابين بأنه حتى بعد اعتقال ما مجموعه ١٨ ألف فلسطيني واصدار قرارات ابعاد بستين، فان ذلك لن يحل المشكلة.

ان الادراك بأن هذه الاساليب «التقليدية» لم تثمر قد دفع قادة العدو الى اطلاق المزيد من الحرية للجنود والمستوطنين باستخدم اسلحتهم النارية ضد المتظاهرين. فقد طالب رئيس الوزراء، اسحق شامير، بتطبيق قوانين جديدة ضد قاذفي الحجارة، معتبراً ان الحجارة هي ادوات فتّاكة مثل القنابل الحارقة والاسلحة النارية والعبوات، يجب التعامل معها بالرصاص القاتل (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ١/٩/١٩٨٨). وقام رابين، بالفعل، بتخويل ضباط الجيش بالايعاز الى جنودهم باطلاق العيارات البلاستيكية الجديد ضد قاذفي الحجارة (**السفير**، ١٣/٩/١٩٨٨). غير ان اصوات اسرائيلية ارتفعت لتدحض قيمة كل ذلك عملياً، ومنها تصريح الجنرال المتقاعد رحبعام زئيفي الذي طالب «بنقل» العرب جماعياً الى خارج فلسطين المحتلة (**غارديان**، ٩/٩/١٩٨٨). وبانتظار ايجاد التدابير الناجعة، استغلت الشركات الخاصة الاسرائيلية الوضع تجارياً، عبر تقديم الدورات التدريبية الى السائقين على كيفية مواجهة المتظاهرين و«القوات الضاربة» الفلسطينية. وتوزّعت التدريبات بين عدم فقدان السيطرة على المقود عند التعرض للقذف، وبين اطلاق النار من النوافذ في اثناء السير، فيما طوّرت احدى الشركات زجاجاً واقياً للحجارة من الخارج، لكنه يتيح اطلاق النار من الداخل دون التعرض للتحطم (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ٢/٩/١٩٨٨).

كانت النتيجة الحتمية للقرارات الاسرائيلية، ولاشتداد نفسية القمع، اراقة المزيد من الدماء الفلسطينية. واظهر احصاء يومي سقوط ٢١ شهيداً بين ١٦ آب (أغسطس) و١٥ أيلول (سبتمبر) بمختلف الاسباب، علماً بأن خمسة منهم قد